مستقبل العملية التعليمية في العراق

د. مفيد ذنون يونس

أستاذ التنمية الاقتصادية

جامعة الموصل

العراق

حقق التعليم العالي في العراق قبل تسعينيات القرن الماضي معدلات تطور في حملة الشهادات العليا ومن جامعات معروفة عالميا ومحلياً وحركة تطور واسعة في البحث العلمي، ما جعل الجامعات العراقية محط أنظار الطلبة العرب والأجانب، وأسهم تدريسيوه في مجالات علمية مرموقة، في وقت لم يكن للتعليم العالي من موقع في دول إقليمية عديدة.

ولكن توالي الأزمات السياسية وتردي الوضع الأمني منذ ما يناهز ثلاثة عقود وضع صعوبات جمة وتحديات كبيرة أمام ديمومة تطوره. بل أعادته أشواطا إلى الوراء.

مشاكل التعليم في العراق:

واجه التعليم العالي تحديات عديدة لعل أبرزها:

1. هناك **تحديات متراكمة** عبر عدة عقود من إهمال الاقتصاد المبني على المعرفة وتجاهل التغيرات العالمية وضعف المخصصات المالية للجامعات والعزلة الدولية تسببت في **ندرة وضعف الموارد البشرية الخبيرة والمدربة**, سواءً من حيث الكادر التدريسي أو الكوادر الخدمية.
2. الاعتماد على **هيكلية إدارية بيروقراطية** تعامل الجميع بنفس المقياس ولا تعطي للمتميز والمبدع إلا القليل ما يشجعه على مزيد من البذل والعطاء.
3. **الزيادة السريعة في عدد الطلاب** ومن دون زيادة ملائمة في الجامعات والبنى التحتية فيها.
4. سيادة **أنماط التعليم التقليدية** كالتلقين وإهمال وظائف التعليم والتعلم الأخرى، التي أدت إلى التوسع في التعليم النظري على حساب التعليم التطبيقي والتقني.
5. **ضعف المستلزمات والبنية التحتية للمؤسسات التعليمية** وعدم مؤاءمتها لإعداد الطلبة المتزايدين, سواء على مستوى استيعاب قاعات المحاضرات والمختبرات والمكتبات أو المرافق المساندة مثل الساحات الرياضية والساحات الخضراء والفضاءات بين القاعات الدراسية أو الأدوات المخصصة للنشاطات اللاصفية.

كان من نتائج ذلك تدني مستويات الجامعات العراقية وعرقلة تطورها مقارنة بالجامعات العربية والإقليمية والعالمية فقد أظهرت الإحصائيات الدولية ضعف مستوى التعليم العالي والبحث والابتكار في العراق وتبوئه مراتب منخفضة جدا في التصنيفات العالمية لمعدلات الإنتاج العلمي والأكاديمي.

فقد احتل العراق المرتبة العاشرة ضمن ستة عشر دولة شرق أوسطية في معدل الإنتاج العلمي فلم ينتج إلا اقل من ثلاثة عشر ألف نشريه في تاريخه وهو معدل أعلى بقليل من عُمان وقطر, في حين تصدرت تركيا الترتيب بأكثر من 400 ألف نشريه علمية، تلتها إسرائيل ثم إيران بحوالي 300 ألف نشرية.

أما إذا أخذنا بنظر الاعتبار معيار إتش (H-Index)، الذي يقيس كل من الإنتاجية ودرجة الاقتباس (الإشارة) للأعمال المنشورة للعلماء، فنجد ان مرتبة العراق تنزل إلى الدرجة الرابعة عشر بحيث لم يبق إلا البحرين واليمن بمعدل أدنى.

وفي تصنيف ويب ماتركس (web matrices)الذي يعنى بترتيب الجامعات حول العالم كان أفضل موقع لجامعة عراقية هو لجامعة بابل بالتسلسل 2272 عالميا .

التحدي الكبير هو إعادة التعليم العالي والبحث العلمي إلى مستواه السابق، واستعادة العراق دوره الفاعل في النظام التعليمي العربي والإقليمي، كمقدمة لعودته إلى مصاف الدول المتقدمة في شتى المجالات المعرفية.

ولأجل وضع خطوات علمية لتطوير التعليم العالي تم تبني إستراتيجية وطنية لقطاع التربية والتعليم العالي للمدة من 2011-2020 تضمنت مجموعة من التوجهات والأهداف للنهوض بالتعليم العالي من خلال تأكيد أهمية تحقيق (**التنمية البشرية المستدامة**) وتدعيم (**متطلبات الجودة في التعليم العالي**) على وفق معايير وطنية تتوافق مع معايير الجودة المعتمدة عالمياً و (**تحفيز الإبداع**) في قطاع التربية والتعليم العالي في العراق.

الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم:

حددت الإستراتيجية تحديات التعليم على وفق المحاور الآتية:

المحور	التحديات الأساسية
السياق المؤسسي	تقادم مكونات المنظومة التشريعية والإدارية والمالية وضعف ممارسات الإدارة
البنى التحتية	النقص الشديد في أعداد الأبنية الجامعية وضعف ملاءمة المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية
الفرص المتاحة	انخفاض فرص التعليم الكفء (الالتحاق, المساواة, الكفاءة) في جميع المستويات الدراسية
الجودة	ضعف تطبيقات إدارة الجودة وانخفاض مستواها
التمويل والإنفاق	انخفاض تخصيصات قطاع التعليم وانخفاض مستوى كفاءة إدارتها
البحث العلمي	ضعف قدرات ونشاطات ونتاجات البحث العلمي

وقدمت الإستراتيجية الوطنية صياغة للغايات الإستراتيجية للتعليم في العراق:

1. تعليم يؤمن تكافوء الفرص
2. تعليم ذو جودة عالية
3. تعليم يسهم في التنمية الشاملة
4. تعليم يحقق متطلبات المجتمع المتحضر
5. منظومة تعليمية فاعلة وديناميةمن

من اجل تحقيق الغايات الإستراتيجية تم صياغة ستة برامج إستراتيجية تنفذ على مدى عشرة سنوات:

البرنامج الأول: تطوير وتحديث المنظومة التشريعية والقانونية والإدارية ويضم 18 مشروعا متكاملا بكلفة كلية تقدر 50 مليار دينار عراقي (42 مليون دولار)

البرنامج الثاني: إنشاء وتوسيع وتأهيل البنى التحتية وتحسين البيئة الجامعية. ويضم هذا البرنامج 24 مشروعا. بكلفة كلية 48721 مليار دينار(41 مليار دولار)

البرنامج الثالث: تحقيق التعليم الكفء للجميع (الالتحاق والمساواة والكفاءة) ويضم 27 مشروعا . بكلفة 10995 مليار دينار (9 مليار دولار)

البرنامج الرابع: تحقيق الجودة والاعتماد في التربية والتعليم العالي. ويضم 74 مشروعا مختلفا . بكلفة 2210 مليار دينار (1,8 مليار دولار)

البرنامج الخامس: تنمية الموارد المالية وإدارتها: ويضم 16 مشروعا . وتقع معظم تكاليف هذا البرنامج ضمن الموازنة التشغيلية.

البرنامج السادس: رفع قدرات البحث العلمي ونتاجاته بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق. ويضم 20 مشروعا. وكلفته 819 مليار دينار (682 مليون دولار)

بدت الإستراتيجية جادة وواضحة في تحديد مكامن الخلل في النظام التربوي العراقي، فشخصت نقاط الضعف في المنظومة التشريعية، والإدارية، والبنية التحتية، والفرص المتاحة، والجودة، والتمويل، والبحث العلمي. ورسمت سياسة تتصدى لواقع تخلف النظام التعليمي من خلال مجموعة من المشاريع التي تعمل على ايجاد بيئة صحية تتناسب مع التقدم العلمي والتربوي والتكنولوجي في العالم، و وضعت أهداف طموحة وخيارات إستراتيجية لرفع الواقع التربوي والعلمي في العراق، واقترحت الخطوات العملية المطلوب اتخاذها لتنفيذ تلك الخيارات.

دور وزارة التعليم العالي في العراق:

تبنت وزارة التعليم العالي مشروعا "لترصين التعليم العالي" هدفه النهوض بالواقع العلمي لمؤسسات التعليم العالي من خلال مرتكزات إستراتيجية محلية وإقليمية ودولية تمثلت في:

1. تطوير البيئة الجامعية والتوجه نحو لامركزية الإدارة الجامعية.
2. التنمية البشرية المستدامة من جانب تطوير قدرات الكادر التدريس ومواصفات الخريج
3. التوجه نحو تقانة برامج التعليم
4. تطوير البحث العلمي
5. تشجيع التعليم الخاص (الأهلي) ومتابعة ترصينه
6. اعتماد أنماط التعليم المعاصر وتطوير نماذج متوافقة مع نُظم وسياسات التعليم العالي في العراق
7. إعادة النظر في الهياكل الإدارية والتوصيف الوظيفي
8. ترصين الدراسات العليا
9. استقلالية التعليم العالي
10. تنظيم عودة الكفاءات من خارج البلد.
11. ترسيخ أُسس التعاون مع المجتمع المدني.
12. التعاون والتكامل العربي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

سياسات تطوير التعليم العالي:

1. إعادة النظر بسياسات القبول في الجامعات لتحقيق اكبر قدر ممكن من المواءمة بين رغبات الطلبة والتخصصات المتاحة لهم.
2. تدعيم أسس التعامل مع التقنيات الحديثة ومواكبة التطوّر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الإدارة وفي تحديث البرامج الأكاديمية، من حيث المحتوى وأساليب التدريس والتقويم.
3. الاهتمام ببرامج ربط وتوأمة الجامعات ودعم الشراكات الجامعية لتعزيز ارتباط الجامعات العراقية بجامعات أجنبية رصينة ومراكز بحثية معترف بها عالمياً.
4. مراعاة اقتصاديات التعليم في قطاع التعليم العالي التي تتضمن تأمين التمويل اللازم، ووضع الآليات المناسبة لتوزيع الموارد المالية المتاحة واستخدامها بكفاءة وفاعلية على وفق الأولويات.

5. تعميم ونشر مفاهيم ضبط الجودة لتطبيقها على مختلف مكونات نظام التعليم العالي ومراحله.

6. إعادة متطلبات البحث العلمي وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الموجّه لخدمة المجتمع وتنميته.

7. تشجيع التوجّه نحو توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميّز والابتكار وصقل المواهب.

القيود والتحديات:

حقق وضع الإستراتيجية الوطنية موضع التطبيق تقدما في عمل التعليم العالي من حيث البنى التحتية والتمويل وفرص التعليم والتطوير ووضع خطوات مبدئية في ميدان ترصين جودة التعليم إلا أن قيودا منعت هذا التطور من أن يأخذ مداه الحقيقي تمثلت بالاتي:

أولا: **الوضع الأمني القلق** في العراق المتمثل في الحرب القائمة بعد سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من العراق الأمر الذي أوقف كل البرامج الأكاديمية والتطويرية في جامعات عراقية مهمة, ودمر البنى التحتية لها, ووضع قيودا على استخدامات الأموال فيها. أما الجامعات الأخرى فهي تعاني من العنف والتهديد بالقتل والخطف الذي يشكل عقبة مهمة تعيق من حركة استقلالية الجامعة واللامركزية وتطوير وسائل التدريس وتقويم التدريس والامتحانات بما يمنحها مصداقية وموضوعية.

ثانيا: **الأزمة الاقتصادية** منذ العام 2014 والتي خفضت موارد الميزانية الحكومية إلى اقل من ثلث إيراداتها الأمر الذي شكل عقبة أمام تنفيذ برامج الإستراتيجية الوطنية.

ثالثا: **تدخل سلطة القرار السياسي** من مراكز السلطة التي تأتي استجابة لمطالب غير مشروعة واتخاذ قرارات متسرعة مبنية على تشخيص غير صحيح. كالمطالبة بإعادة المرقنة قيودهم والدور الثالث وغيرها

الرؤية المستقبلية:

1. على الجامعات وضع خططها واستراتيجياتها بالاعتماد على الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم والشروع بما يمكن تطبيقه، وتوثيق الخطوات المنفذة من قبل الجامعات، وتقديم كل خبراتهم وتجاربهم وعلمهم للارتقاء بالعملية الأكاديمية.

2. لابد من إيجاد آليات تقوي الروابط العلمية مع الكفاءات العراقية في الخارج ومراكز البحوث العالمية والاتصال بالجامعات الرصينة وذات الجودة العالية واعتماد بعض معايير تدويل الجامعة لتطوير المراكز العلمية المتخصصة الموجودة في الجامعة.

3. تنظيم العبء التدريسي والإعداد الكبيرة التي تعانيها الصفوف التدريسية حتى تخرج المعادلة التدريسية ضمن الشروط الصحيحة التي تحافظ على تميز الجامعات.

4. تحديث الخطط الدراسية والخروج عن نمطها التقليدي ووضع خطط تحقق أهداف واضحة ومحددة.

5. الاهتمام بقضايا البحث العلمي التي تصب في مصلحة الارتقاء بالمستوى النوعي للتعليم العالي وترسيخ فكرة أن الجامعات هي العقل المفكر للدولة في جميع المجالات.

6. احترام أخلاقيات ومبادئ التعليم الأكاديمي والحريات الأكاديمية, وتحديد أولويات الإصلاح والتغيير وبضمنها استقلالية القرار الأكاديمي واحترامه من قبل المجتمع وقواه السياسية.

7. وضع معايير وأسس خاصة لمقاييس جودة التعليم العالي العراقي، ومن هذه الأسس الحث والعمل والتهيئة الحقيقية للأكاديميين في الجامعات العراقية بان يكونوا تدريسيين باحثين وإلزامهم بوضع الخطط البحثية الهادفة علميا لحل مشاكل العراق والمجتمع العراقي.

8. تحسين البيئة الجامعية كي تنعكس نتائجها وثمارها على العملية الأكاديمية برمتها.